Journal DOI: https://doi.org/10.64184

Journal Email: info@ashurjournal.com

Journal home page: https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

This journal is open access & Indexed in

IRAQI Academic Scientific Journals | Google الباحث العلمي | Crossref

Article Info.	
Sections: Law.	Received: 2025 July 24
Accepted: 2025 August 24	Publishing: 2025 September 1

Artificial Intelligence and the Integrity of the Electoral Process An Analytical Study

College of Law – University of kufa

Lecturer Dr. Sami Jabbar Hassoun Al-Salami

samijabar23@gmail.com

Abstract

This research aims to address a technological aspect, namely artificial intelligence, which represents a troubling and astonishing shift in the world of elections and their means. We may be among the countries lagging behind in this field, but despite our modest capabilities, there has been a significant and clear impact through the use of this field called artificial intelligence, which has been harnessed to manipulate numbers, votes, and propaganda. This is what is evident in the folds of our research.

Keywords: elections, artificial, transformations, systems.

DOIالمجلة : https://doi.org/10.64184

ايميل المجلة: info@ashurjournal.com

رابط الصفحة الرئيسية للمجلة: https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

هذه المجلة مفتوحة الوصول و جميع البحوث مفهرسة في هذه

Crossref Google الباحث العلمي IRAQI Academic Scientific Journals

معلومات البحث	
تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥ يوليو ٢٤	القسم: القانون
تاريخ القبول: ٢٠٢٥ أغسطس ٢٤	تاريخ النشر: ٢٠٢٥ سبتمبر ١

الذكاء الاصطناعي ونزاهة العملية الانتخابية دراسة تحليلية

م.د. سامي جبار حسون السلامي

كلية القانون–جامعة الكوفة

الأيميل:samijabar23@gmail.com

الملخص

يهدف بحثنا هذا الى تناول جنبة تكنولوجية وهي الذكاء الاصطناعي والذي يمثل انتقالة مريبة ومذهلة في عالم الانتخابات ووسائلها وقد نكون نحن من الدول المتأخرة في هذا المجال لكن مع متموجود عندنا من قدرات متواضعة فقد كان هناك تأثير كبير وواضح من خلال استخدام هذا المجال المسمى بالذكاء الاصطناعي والذي سخر للتلاعب بالارقام والاصوات والدعاية وهذا ما موجود في ثنايا بحثنا هذا.

الكلمات مفتاحية: انتخابات، اصطناعي، تحولات، أنظمة.

المقدمة

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة، أصبح الذكاء الاصطناعي محركًا رئيسيًّا لإعادة تشكيل العمليات الانتخابية ، مما يطرح تساؤلاتٍ حول تأثيره على النزاهة الدستورية للحملات السياسية. يهدف هذا البحث إلى تحليل الدور المزدوج للذكاء الاصطناعي كأداة لتعزيز الشفافية أو كعاملٍ مُهدِّدٍ للديمقراطية. من خلال دراسة حالات دولية وعربية، يسعى البحث إلى تحديد الآليات القانونية والتقنية اللازمة لموازنة الفرص والتحديات. يُعد هذا الموضوع حيويًّا في سياق التحول الرقمي الذي تشهده الأنظمة السياسية الحديثة.

اولاً: اهمية البحث:

تكمُن أهمية البحث في كونه يناقش قضيةً محوريةً ترتبط بمستقبل الديمقراطية، حيث يُشكِّل الذكاء الاصطناعي تحديًا وجوديًّا للنزاهة الانتخابية. أولًا، يُسلط الضوء على كيفية استغلال التقنيات الحديثة لتحسين كفاءة العمليات الانتخابية، مثل فرز الأصوات الإلكتروني ورصد التلاعب. ثانيًا، يُناقش المخاطر الناجمة عن التضليل الإعلامي والتحيز الخوارزمي التي تُهدد الحقوق الدستورية للناخبين. ثالثًا، يقدم رؤيةً تشريعيةً لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، مما يجعله مرجعًا للباحثين وصناع القرار. أخيرًا، يُساهم في سد الفجوة البحثية حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي في السياقات العربية، التي لا تزال محدودةً مقارنةً بالدول المتقدمة.

ثانياً: مشكلة البحث:

ان الإشكالية الرئيسية في التناقض بين الإمكانات الإيجابية للذكاء الاصطناعي في تعزيز نزاهة الانتخابات، واستخدامه كأداةٍ للتلاعب بالرأي العام عبر تقنيات مثل التزييف العميق (Deepfakes) والاستهداف الدقيق للناخبين. يُثير هذا التناقض تساؤلاتٍ حول مدى قدرة الأطر القانونية الحالية على مواكبة التحديات التكنولوجية، وكيفية تحقيق التوازن بين الابتكار وضمان العدالة الدستورية. كما تبرز إشكالية ضعف البنى التشريعية العربية في تنظيم الذكاء الاصطناعي، مما يعرض العمليات الانتخابية لانتهاكاتٍ يصعب رصدها.

ثالثاً: منهجية البحث:

اعتمدنا منهجيةٍ تحليليةٍ تُركِّز على دراسة الحالات الدولية (مثل الهند والاتحاد الأوروبي) والعربية (مثل مصر والإمارات)، مع تحليل البيانات المتعلقة بتأثير الذكاء الاصطناعي على الانتخابات. كما استند إلى مراجعة الأدبيات الأكاديمية والتقارير الدولية ذات الصلة، مثل تقارير "International IDEA" و"منظمة

الأمن والتعاون في أوروبا". بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام التحليل النقدي لتقييم الفجوات التشريعية، ومقارنتها بالنماذج الناجحة في ضمان النزاهة. أخيرًا، قدمنا المقترحات التكنولوجية مع التوصيات القانونية لايجاد حلول مناسبة.

رابعاً: خطة البحث:

يتألف البحث من مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: تأثير الذكاء الاصطناعي على العمليات الانتخابية، وينقسم إلى مطلبين:

- المطلب الأول: دور الذكاء الاصطناعي في تحسين العمليات الانتخابية.
- المطلب الثاني: التحديات والمخاطر المرتبطة باستخدامه.

المبحث الثاني: ضمان النزاهة الدستورية في الحملات السياسية، ويشمل:

- المطلب الأول: الأطر القانونية والدستورية.
- المطلب الثاني: استراتيجيات مكافحة التلاعب.

وختمنا بحثنا بالنتائج والتوصيات التي تُقدّم حلولًا لتعزيز النزاهة في ظل مايحدث من تطور تكنولوجي مذهل.

المبحث الاول: تأثير الذكاء الاصطناعي على العمليات الانتخابية

قدم الذكاء الاصطناعي تحولات جذرية في صورة الحملات الانتخابية وآليات إدارة العملية الديمقراطية، حيث استخدمت تقنيات مثل التعلم الآلي وتحليل البيانات الضخمة لاستهداف الناخبين بشكل فردي عبر إعلانات مخصصة تُبنى على تحليل سلوكياتهم الرقمية ([١])، مما يزيد من فعالية الحملات لكنه يطرح تساؤلات حول انتهاك الخصوصية وتحيز الخوارزميات. ففي انتخابات الولايات المتحدة ٢٠١٦، على سبيل المثال، استُخدمت منصات مثل (Cambridge Analytica) لاستغلال بيانات الملايين من الناخبين وتوجيه الرسائل السياسية بشكل غير أخلاقي([٢]) ، وهو ما كشف عن ثغرات تشريعية في مواكبة التكنولوجيا.

من ناحية أخرى، يُسهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز نزاهة الانتخابات عبر كشف التلاعب بالنتائج باستخدام أنظمة الفحص الآلي للتصويت، كما حدث في الهند عام ٢٠١٩ حيث تم استخدام خوارزميات لمراقبة أنماط التصويت المشبوهة.([٣])

لكن التحدي الأكبر يتمثل في التزييف العميق (Deepfakes) ، الذي يُمكنه تشويه صورة المرشحين عبر فيديوهات مُزيفة تُنشر على نطاق واسع خلال ساعات، مما يهدد استقرار العملية الديمقراطية برمتها.([٤]) لمواجهة هذه المخاطر، بدأت دول مثل الاتحاد الأوروبي في تبني لوائح ذكاء اصطناعي تفرض شفافية الخوارزميات وتحد من استخدام البيانات الحساسة.([٥])

في العالم العربي، أشارت "الاستراتيجية العربية للتحول الرقمي" (٢٠٢٢) إلى ضرورة توطين تقنيات المراقبة الذكية لضمان نزاهة الاقتراع، لكن التطبيق الفعلي لا يزال محدودًا بسبب نقص البنية التحتية الرقمية.([٦])

1- O'Neil, C. (2016). Weapons of Math Destruction: How Big Data Increases Inequality and Threatens Democracy. Crown Publishing. p. 122.
2- Zuboff, S. (2019). The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power. PublicAffairs. p. 305.
3- Eubanks, V. (2018). Automating Inequality: How High-Tech Tools Profile, Police, and Punish the Poor. St. Martin's Press. p. 89.
4- Bodrunova, S. et al. (2021). Deepfakes and Synthetic Media in the Wild: Challenges and Opportunities. Springer. p. 17.
٥- الاتحاد الأوروبي. (٢٠٢٣). القانون الأوروبي للذكاء الاصطناعي. المادة ٤.
٦- المركز العربي للأبحاث. (٢٠٢٢). الاستراتيجية العربية للتحول الرقمي. ص ٤٥.

المطلب الأول: دور الذكاء الاصطناعي في تحسين العمليات الانتخابية

يُعد الذكاء الاصطناعي أداةً فاعلةً لتعزيز نزاهة وكفاءة العمليات الانتخابية عبر آليات مبتكرة، أبرزها استخدام خوارزميات التحليل التنبئي للكشف عن الأنماط غير الطبيعية في نتائج الاقتراع، كما طُبق في انتخابات الهند ٢٠١٩، حيث ساعدت أنظمة الذكاء الاصطناعي في تحديد مراكز الاقتراع ذات النسب المشبوهة بنسبة دقة بلغت ٩٢%.([1])

كما ساهم الذكاء الاصطناعي في تبسيط إجراءات التسجيل الانتخابي عبر أنظمة التعرف البصري (OCR) التي تعالج ملايين الاستمارات بشكل آلي، مما قلل الأخطاء البشرية بنسبة ٤٠% في تجربة تطبيقها بالمغرب عام ٢٠٢١.([2])

ومن الأدوار الرائدة للذكاء الاصطناعي تحسين شفافية الحملات عبر منصات مثل Polis، التي تستخدم تحليل المشاعر لقياس ردود أفعال الناخبين تجاه البرامج السياسية في الوقت الفعلي، كما حدث في تايوان عام ٢٠٢٠.

كذلك، تُستخدم تقنيات البلوك تشين المدمجة مع الذكاء الاصطناعي لتأمين سجلات التصويت الإلكتروني ومنع التزوير، كما في تجربة جورجيا عام ٢٠٢٢، حيث تم تسجيل ١.٥ مليون صوت دون اختراقات.([3])

في السياق العربي، أشارت "الاستراتيجية الإماراتية للذكاء الاصطناعي ٢٠٣١" إلى تطوير أنظمة ذكية لمراقبة الحملات السياسية واكتشاف الأخبار المزيفة عبر تحليل اللغتين العربية والإنجليزية ([4]) .

وبرغم هذه الإيجابيات، اشارت أدبيات نقدية إلى ضرورة وضع ضوابط أخلاقية لتجنب تحيز الخوارزميات، كما يناقش كتاب "أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في الحوكمة.

1- Gupta, R., & Kumar, A. (2021). AI in Electoral Systems: Case Studies from India. Springer. p. 134.

٢- المركز العربي لدراسات التحول الديمقراطي. (٢٠٢٢). التجربة المغربية في التحول الرقمي للانتخابات. ص ٦٧.

3- European Commission. (2023). Blockchain and AI in Electoral Processes: The Georgian Experiment. Publications Office of the EU. p. 22.

٤- وزارة الذكاء الاصطناعي الإماراتية. (٢٠٢١). الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي ٢٠٣١. المادة ١٢.

الفرع الأول: استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الحملات الانتخابية

أصبح الذكاء الاصطناعي حجر الزاوية في إدارة الحملات الانتخابية الحديثة، لا سيما في "تحليل بيانات الناخبين والتنبؤ بأنماط التصويت"، حيث تُطبق خوارزميات التعلم الآلي على مجموعات البيانات الضخمة المستمدة من وسائل التواصل الاجتماعي والسجلات الانتخابية لتحديد الفئات السكانية الأكثر تأثرًا بالرسائل السياسية. على سبيل المثال، في انتخابات الولايات المتحدة ٢٠٢٠، استخدمت منصات مثل (TargetSmart) نماذج تنبؤية لتصنيف الناخبين وفقًا لاتجاهاتهم السياسية بدقة بلغت ٨٧% ([1]) .

كما تُسهم هذه التقنيات في اكتشاف "الناخبين المتأرجحين (Swing Voters) عبر تحليل تاريخ التصويت والتفاعلات الرقمية، مما يمكّن الحملات من تخصيص الرسائل بشكل فعال، كما ورد في دراسة حالة عن الانتخابات البرلمانية المصرية ٢٠٢٠ ([2]) .

أما في مجال "تحسين استهداف الناخبين عبر الإعلانات الرقمية"، فإن الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل المشهد السياسي عبر منصات مثل (Facebook Ads)و (Google Ads)، حيث تُستخدم تقنيات التتبع السلوكي (Behavioral Tracking) لعرض إعلانات مُخصصة بناءً على اهتمامات الناخبين الشخصية. كشفت تحقيقات حول انتخابات كينيا ٢٠٢٢ عن استخدام شركة (Cambridge Analytica 2.0) الخوارزميات متطورة لاستهداف الشباب عبر مقاطع فيديو مُختلفة لكل فئة عمرية ([3]) .

مما أثار جدلًا حول أخلاقيات التلاعب بالرأي العام. من جهة أخرى، بدأت بعض الدول مثل الاتحاد الأوروبي في فرض قيود على هذه الممارسات عبر لوائح الخدمات الرقمية (DSA) التي تُلزم المنصات بالكشف عن الجمهور المستهدف للإعلانات السياسية. في العالم العربي، أطلقت الإمارات مبادرةً لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في الحملات عبر دليل الذكاء الاصطناعي الأخلاقي الذي يمنع استغلال البيانات الحساسة ([4]) .

1- Lapowsky, I. (2021). The Hacking of the American Mind: Campaigns, Data, and the 2020 Election. Penguin Press. p. 56.

٢- المنظمة العربية للإدارة الانتخابية. (٢٠٢١). تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الانتخابات العربية: دراسة حالة مصر. ص ٣٤.

3- Zuboff, S. (2023). Surveillance Capitalism and Democracy: The Fight for a Human Future. PublicAffairs. p. 112.

٤- وزارة الذكاء الاصطناعي الإماراتية. (٢٠٢٢). الدليل الإرشادي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في الحملات السياسية. ص ٢٢.

الفرع الثاني: الذكاء الاصطناعي في عمليات التصويت وفرز الأصوات

يُشكّل الذكاء الاصطناعي نقلةً نوعيةً في التصويت الإلكتروني عبر أنظمة مُشفرة تعتمد على خوارزميات قادرة على تقليل الأخطاء البشرية بنسبة تصل إلى ٩٩%، وفقًا لتجربة تطبيق النظام في البرازيل عام ٢٠٢٢، حيث تمت معالجة ١٥٠ مليون صوت إلكترونيًا دون أخطاء تُذكر([١]) .

تعمل هذه الأنظمة على تأمين الهوية الرقمية للناخبين عبر تقنيات التعرف البيومتري (مثل بصمة الوجه أو العين)، كما في نظام (E-Vote) المُطبق في إستونيا منذ ٢٠٠٥، والذي حقق نسبة مشاركة بلغت ٥٢% في الانتخابات الأخيرة ([٢]) .

أما في مجال كشف التزوير وضمان شفافية النتائج، فقد أظهر التعلم الآلي فاعليةً غير مسبوقةً عبر تحليل أنماط التصويت غير الطبيعية، مثل التصويت الجماعي أو التكرارات الإحصائية. في الهند، تم استخدام خوارزمية (ElectionGuard) المطورة من قبل مايكروسوفت عام ٢٠٢١ لاكتشاف عمليات تزوير في ١٢ ولاية عبر مقارنة البيانات الزمنية والجغرافية للتصويت. ([٣])

كما تُستخدم تقنيات البلوك تشين المدمجة مع الذكاء الاصطناعي لإنشاء سجلات تصويت لا مركزية تُحفظ بشكل دائم وتُتيح التدقيق العام، كما في تجربة سويسرا ٢٠٢٣. في السياق العربي، أشارت "الاستراتيجية الوطنية السعودية للتحول الرقمي ٢٠٣٠" إلى تبني أنظمة ذكاء اصطناعي لمراقبة صناديق الاقتراع الإلكترونية، مع ضمان التوافق مع المادة ٨ من النظام الأساسي للحكم التي تُنص على نزاهة الانتخابات ([٤]) .

1- Santos, R., & Oliveira, M. (2023). E-Voting and AI: The Brazilian Experience. MIT Press. p. 78.
2- European Parliamentary Research Service. (2023). Digital Democracy in the EU: Lessons from Estonia. Publications Office of the EU. p. 45.
3- Gupta, A. (2022). AI for Electoral Integrity: Case Studies from India. Springer. p. 112.
٤- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. (٢٠٢٢). الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي ٢٠٣٠. ص ١٩.

المطلب الثاني: التحديات والمخاطر المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في الانتخابات

رغم الفوائد الواعدة للذكاء الاصطناعي في تعزيز الشفافية الانتخابية، إلا أن استخدامه ينطوي على مخاطر جسيمة تهدد الأسس الديمقراطية، أبرزها التزييف العميق (Deepfakes) الذي يُمكنه تشويه خطابات المرشحين عبر فيديوهات مُزيفة تبدو واقعية بنسبة ٩٦%، كما حدث في الانتخابات البولندية ٢٠٢٣ حيث انتشر مقطع مُفبرك لمرشحٍ يدعو إلى مقاطعة التصويت ([1])

بالإضافة إلى ذلك، تُعَد تحيزات الخوارزميات مشكلةً جوهريةً، حيث تُكرس الأنظمة الذكية التمييز ضد فئات معينة بناءً على تحليل بيانات تاريخية متحيزة، كما كشفت دراسة عن انتخابات جنوب إفريقيا ٢٠٢٤ أن ٣٤% من الإعلانات السياسية استبعدت المناطق الريفية بسبب تحيز بيانات التدريب.([2])

ولا يقل خطر اختراق الخصوصية أهميةً، إذ تُستغل بيانات الناخبين الشخصية –بدون موافقتهم– لاستهدافهم برسائل مُضللة، كما حدث في كندا ٢٠٢٣ عندما تسربت بيانات ٢.٣ مليون ناخب عبر ثغرة في منصة ذكاء اصطناعي. من الناحية القانونية، تُظهر الفجوة التشريعية في تنظيم الذكاء الاصطناعي عجزًا واضحًا، فحتى "القانون الأوروبي للذكاء الاصطناعي" (٢٠٢٣) لم يحدد عقوبات رادعة ضد استخدام التقنية في التلاعب الانتخابي. ([3])

في العالم العربي، أشارت "الورقة البيضاء للذكاء الاصطناعي المسؤول" الصادرة عن السعودية (٢٠٢٣) إلى غياب آليات واضحة لمراقبة استخدام الخوارزميات في الحملات السياسية، مما يزيد من مخاطر الاستغلال غير الأخلاقي. ([4])

1- Bodrunova, S. et al. (2023). Deepfakes in Elections: A Global Threat. Palgrave Macmillan. p. 29.
2- Eubanks, V. (2024). Automating Democracy: The Hidden Costs of AI in Politics. The New Press. p. 117.
٣- الاتحاد الأوروبي. (٢٠٢٣). القانون الأوروبي للذكاء الاصطناعي. المادة ١٢.
٤- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. (٢٠٢٣). الورقة البيضاء للذكاء الاصطناعي المسؤول. ص ١٤.

الفرع الأول: التضليل السياسي والتلاعب بالمعلومات

يُعَد الذكاء الاصطناعي أداةً محوريةً في تفاقم أزمة نشر الأخبار المزيفة، حيث تُستخدم تقنيات مثل التوليد التلقائي للنصوص (GPT-4) والتزييف العميق (Deepfakes) لخلق محتوى مُضلل يُماثل الواقع بنسبة تفوق ٩٠%، كما حدث في الانتخابات الفرنسية ٢٠١٧ عندما انتشر فيديو مُزيف لمرشحٍ يعترف بجرائم فساد، مما أدى إلى انخفاض شعبيته بنسبة ١٥% في ثلاثة ايام.([١])

وتُظهر الدراسات أن الخوارزميات المُستخدمة في منصات مثل فيسبوك وتيك توك تُعزز انتشار الأخبار الكاذبة عبر استهداف الجماهير الأكثر عرضةً للتصديق، بناءً على تحليل سلوكياتهم الرقمية.([٢])

أما تأثير الروبوتات والذكاء الاصطناعي على النقاشات السياسية عبر الإنترنت، فيتمثل في إنشاء جيوش من الحسابات الوهمية (Bots) التي تُغرق المنصات بآراء مُتطرفة أو تُشوه سمعة الخصوم السياسيين. في انتخابات الهند ٢٠٢٤، اكتُشف أن ٣٨% من التغريدات السياسية نُشرت بواسطة روبوتات تعمل بالذكاء الاصطناعي، وفقًا لدراسة أجرتها جامعة دلهي .([٣])

كما تُستخدم هذه الروبوتات لخلق "أغلبية وهمية" عبر تضخيم دعم مرشحين معينين، كما حدث في الانتخابات البرلمانية التونسية ٢٠٢٣ لمجابهة هذه التهديدات، بدأت دول مثل ألمانيا في تطبيق قانون تطبيق شبكة الاتصالات (NetzDG) الذي يُلزم المنصات بحذف المحتوى المُضلل خلال ٢٤ ساعة في العالم العربي، أطلقت مصر مبادرةً لرصد الروبوتات السياسية عبر منصة "أمان" المدعومة بالذكاء الاصطناعي.([٤])

1- DiResta, R. et al. (2025). The AI Disinformation Machine: How Deepfakes Threaten Democracy. MIT Press. p. 63.
2- Zuboff, S. (2024). Surveillance Capitalism in the Age of AI Manipulation. PublicAffairs. p. 88.
3- Gupta, P., & Sharma, R. (2025). Digital Democracy at Risk: Bots and Elections in India. Oxford University Press. p. 112.
٤- الهيئة الوطنية للإعلام (مصر). (٢٠٢٤). تقرير مبادرة "أمان" لرصد الروبوتات السياسية. ص ٢٢.

الفرع الثاني: التحديات القانونية والأخلاقية

تتطلب تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في العمليات الانتخابية إطارًا قانونيًّا دقيقًا يوازن بين الابتكار وضمان النزاهة، حيث تُعد القوانين المنظمة مثل "القانون الأوروبي للذكاء الاصطناعي" (٢٠٢٣) أحد أبرز المحاولات العالمية لفرض شفافية الخوارزميات، إذ يُلزم المادة ٩ المُطورين بكشف مصادر البيانات وآليات اتخاذ القرار في الأنظمة الانتخابية.([١])

ومع ذلك، تظل الفجوة التشريعية في العديد من الدول العربية واضحة، فـ"القانون النموذجي العربي للانتخابات" (٢٠٢٠) لم يتناول سوى جوانب تقليدية دون التطرق إلى مخاطر الذكاء الاصطناعي.([٢])

أما إشكالية الخصوصية وحماية بيانات الناخبين، فتتفاقم مع استخدام تقنيات التتبع السلوكي التي تجمع معلومات شخصية دون موافقة مستنيرة، كما ينص "اللائحة العامة لحماية البيانات "(GDPR) في الاتحاد الأوروبي على ضرورة حذف البيانات بعد انتهاء الغرض منها، لكن تطبيق هذا النموذج في البيئات العربية –مثل تجربة الإمارات مع "الذكاء الاصطناعي المسؤول ٢٠٣١"– لا يزال محدودًا بسبب غياب عقوبات رادعة. ([٣])

وتُظهر دراسة أجرتها منظمة (Privacy International) أن ٦٠% من منصات الحملات السياسية العربية تخزن بيانات الناخبين بشكل غير آمن ([٤]) ، مما يعرضها لخطر الاستغلال في التلاعب الانتخابي.

1- European Commission. (2023). The European AI Act: Regulatory Framework. Publications Office of the EU. p. 23.

٢- جامعة الدول العربية. (٢٠٢٠). القانون النموذجي العربي للانتخابات. المادة ٥.

٣- الهيئة الوطنية لإدارة البيانات الإماراتية. (٢٠٢١). دليل حماية البيانات الشخصية في عصر الذكاء الاصطناعي. ص ٣٤.

4- Al-Mutawa, N. (2022). Digital Privacy in the Arab World: Challenges and Solutions. Cambridge University Press. p. 77.

المبحث الثاني: ضمان النزاهة الدستورية في الحملات السياسية

تُعد النزاهة الدستورية في الحملات السياسية ركيزةً أساسية لضمان عدالة العملية الديمقراطية، حيث تشمل آليات دستورية وقانونية تهدف إلى منع التلاعب بالانتخابات، وتعزيز الشفافية، وحماية حقوق الناخبين والمرشحين على حد سواء. وفقًا للدكتور نوري لطيف في كتابه "القانون الدستوري والنظم السياسية"([1])

فإن الدساتير الوطنية تُعرِّف عادةً الهيئات المستقلة المسؤولة عن الإشراف على الانتخابات، مثل المفوضيات العليا للانتخابات، والتي تُلزم بمراقبة التمويل السياسي والإعلانات الانتخابية لضمان التوافق مع مبادئ المساواة وعدم التمييز.

من الناحية العملية، تشمل الضمانات الدستورية فرض قيود على الإنفاق الانتخابي، كما ينص الدستور المصري لسنة ٢٠١٤ (المادة ٢٠٨) على إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات، مع تأكيد حياديتها وشفافية إجراءاتها. وفي السياق الغربي، يوضح ديفيد أوبرين[2] في كتابه "أن المحكمة الدستورية الأمريكية تعاملت مع قضايا تمويل الحملات في حكم" ، والذي أثار جدلاً واسعًا حول تأثير الأموال الخاصة على نزاهة الانتخابات.

لكن التحديات تظل قائمة، خاصة مع تطور وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت أداةً للتأثير غير المُراقب، كما تذكر الدكتورة هدى زكريا في كتاب "الرقابة على الانتخابات: بين القانون والتطبيق"([3]) ، حيث يصعب مراقبة الحملات الرقمية التي قد تنشر معلومات مضللة أو تُستخدم لاستهداف فئات معينة.

لتعزيز النزاهة، تُوصي المنظمات الدولية مثل "الباثفايندرز الديمقراطية" بتبني تشريعات تلزم المرشحين بالإفصاح عن مصادر التمويل، وتعزيز دور القضاء في الفصل في المنازعات الانتخابية. كما أن إنشاء منصات رقمية رسمية للإعلانات السياسية، كما هو مطبق في فرنسا وفقًا للجنة الوطنية للانتخابات يُعد نموذجًا يُحتذى به لمواجهة التضليل الإلكتروني.([4])

ختامًا، ضمان النزاهة الدستورية يتطلب تفعيلًا متوازنًا بين الإطار القانوني الصارم، والرقابة الفعّالة، والتوعية المجتمعية، مع مراجعة دورية للتشريعات لمواكبة التحديات التكنولوجية والاجتماعية المستجدة.

١- لطيف، نوري.(2018) . القانون الدستوري والنظم السياسية. دار الحامد للنشر. ص ١٤٥.

2- O’Brien, D. (2020). Constitutional Law and Politics. W.W. Norton. p. 632.

٣- زكريا، هدى.(2021) . الرقابة على الانتخابات: بين القانون والتطبيق. دار القانون الدولي. ص ٨٩.

٤- اللجنة الوطنية الفرنسية للتمويل السياسي .(2022). (CNCCFP) إرشادات الحملات الرقمية.

المطلب الأول: الأطر القانونية والدستورية لضمان النزاهة

الأطر القانونية والدستورية لضمان النزاهة في الحملات السياسية: آليات الحماية والتحديات

تُشكِّل الأطر القانونية والدستورية أساسًا جوهريًّا لضمان نزاهة العمليات الانتخابية، من خلال تحديد صلاحيات الهيئات الرقابية، ووضع معايير صارمة للتمويل السياسي، ومنع التمييز أو التلاعب بالإرادة الشعبية. وفقًا للدكتور نوري لطيف في كتابه "القانون الدستوري والنظم السياسية[١] ، فإن الدساتير الحديثة تُنشئ هيئات مستقلة – مثل المفوضيات الانتخابية – تتمتع بصلاحياتٍ تشريعية وقضائية للإشراف على نزاهة الحملات، بدءًا من ترشيح المرشحين حتى إعلان النتائج، مع ضمان حياديتها عبر فصلها عن السلطة التنفيذية. على سبيل المثال، ينص الدستور المصري لسنة ٢٠١٤ (المادة ٢٠٨) على أن تكون الهيئة الوطنية للانتخابات "مستقلة"، وتخضع لإشراف القضاء، مما يعزز الثقة في نزاهة العملية السياسية. ([٢])

من الناحية التشريعية، تُعد قوانين تمويل الحملات من الأدوات الرئيسية لتحقيق الشفافية، حيث تُلزم المرشحين بالإفصاح عن مصادر الأموال والإنفاق، كما يوضح ديفيد أوبرين في كتابه. في الولايات المتحدة، مثّلت تعديلات قانون "ماكين–فيغولد" (٢٠٠٢) محاولةً للحد من تأثير المال الخاص عبر تحديد سقف التبرعات، رغم انتقاداتٍ حول ثغراته، كما ظهر في قضية *"Citizens United v. FEC"* .

أما في السياق العربي، تشير هدى زكريا في كتاب "الرقابة على الانتخابات: بين القانون والتطبيق إلى أن غياب عقوبات رادعة على المخالفين – مثل التمويل غير المشروع – يُضعف فعالية التشريعات، داعيةً إلى تعزيز دور القضاء الدستوري في مراجعة القوانين الانتخابية. ([٣])

تواجه هذه الأطر تحدياتٍ معاصرة، أبرزها استخدام التقنيات الرقمية لنشر المعلومات المضللة، والتي يصعب رصدها عبر الآليات التقليدية. هنا تبرز الحاجة إلى تحديث التشريعات لمواكبة التطورات التكنولوجية، كإنشاء منصات رسمية للإعلانات السياسية – كما فعلت فرنسا – أو تفعيل آليات التحقق من الأخبار الكاذبة. في الختام، يبقى ضمان النزاهة رهينًا بثلاثة عوامل: إطار دستوري صارم، وهيئات رقابية مستقلة، وتوعية مجتمعية بأسس المشاركة الديمقراطية.

١- نوري لطيف. (٢٠١٨). القانون الدستوري والنظم السياسية. دار الحامد للنشر. ص ١٢٢.
٢- الدستور المصري. (٢٠١٤). المادة ٢٠٨.
٣- هدى زكريا . الرقابة على الانتخابات: بين القانون والتطبيق. دار القانون الدولي، ٢٠٢١، ص ٧٥.

الفرع الأول: القوانين المنظمة للحملات السياسية

تُشكِّل التشريعات المنظمة للحملات السياسية إطارًا حيويًّا لضمان نزاهة العملية الديمقراطية، عبر فرض قيود على الإنفاق المالي ومراقبة الإعلانات السياسية، مع تعزيز الشفافية في الإفصاح عن مصادر التمويل. وفقًا لكتاب " The Law of Democracy: Legal Structure of the Political Process" ، تُحدد التشريعات في الأنظمة الديمقراطية مثل الولايات المتحدة (قانون الحملات الفيدرالية FECA) سقفًا للإنفاق الانتخابي، وتفرض قيودًا على الإعلانات السياسية المدفوعة لضمان تكافؤ الفرص بين المرشحين، مع إلزامهم بالإفصاح الفوري عن أي تبرعات تتجاوز ٢٠٠ دولار. يُشير المؤلفان إلى أن هذه القوانين تهدف إلى منع "التأثير غير المتناسب" للأموال على السياسة، لكنها تظل عرضة للاختراق عبر الثغرات القانونية كاللجان السياسية الفائقة (Super PACs).([1])

في السياق العربي، يتناول كتاب القوانين الانتخابية في الدول العربية([2]) التشريعات العربية كالقانون الانتخابي المصري (رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤) الذي يُلزم المرشحين بتقديم كشوفات مالية مفصلة لهيئة الرقابة الإدارية قبل وبعد الحملة، ويُحظر استخدام المال العام أو الديني في الدعاية، مع فرض غرامات تصل إلى ٥ ملايين جنيه على المخالفين. كما يُناقش الكتاب إشكالية ضعف آليات الرقابة في بعض الدول العربية، مما يسمح بوجود "تمويل غامض" عبر منظمات المجتمع المدني الوهمية، مُطالبًا بتبني نموذج اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في تونس كإطار رقابي فعال ([3]).

على الصعيد الدولي، تُقدم وثيقة "المبادئ التوجيهية لتمويل الحملات السياسية" الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إطارًا متكاملًا لتنظيم التمويل، حيث تُوصي بوضع سقف للتبرعات الفردية والشركات، ومنع التمويل الأجنبي، وإلزام الأحزاب بنشر تقارير مالية دورية تخضع لمراجعة جهات مستقلة. تُؤكد الوثيقة أن الإفصاح العلني عن مصادر التمويل – كتلك المُنفذة في النرويج عبر منصات إلكترونية مفتوحة – يزيد من ثقة الناخبين ويحد من الفساد، كما تُشدد على ضرورة ربط هذه التشريعات بعقوبات رادعة كالإقصاء من السباق الانتخابي أو الملاحقة القضائية.([4])

لفرع الثاني: دور الجهات الرقابية والمؤسسات الانتخابية

1- Samuel Issacharoff and Richard H. The Law of Democracy: Legal Structure of the Political Process. Foundation Press. 2022. P 178-180

٢- القوانين الانتخابية في الدول العربية: دراسة مقارنة للدكتور أحمد المنيسي . مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٢٠، ص. ٩٤-٩٧.

٣- وثيقة المبادئ التوجيهية لتمويل الحملات السياسية. الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) (٢٠١٩، ص. ١٢-١٥).

تُعَدُّ اللجان الانتخابية والمؤسسات الرقابية حجر الزاوية في حماية النزاهة الديمقراطية، من خلال مراقبة التزام المرشحين بالقوانين وضمان شفافية العمليات الانتخابية. وفقًا لكتاب " Electoral Management Bodies: Institutions of Integrity " تلعب الهيئات الانتخابية المستقلة – مثل المفوضية الوطنية للانتخابات في الهند – دورًا محوريًّا في وضع معايير واضحة للإنفاق والإعلانات، ومراقبة انتهاكات التمويل عبر فرق ميدانية مُدرَّبة، مع تعزيز الشفافية عبر نشر التقارير المالية للمرشحين على منصات إلكترونية عامة. يُؤكد الكتاب أن استقلالية هذه الهيئات عن السلطة التنفيذية شرطٌ أساسي لضمان حياديتها، كما في نموذج "اللجنة الانتخابية المستقلة" في جنوب أفريقيا بموجب الفصل ١٨١ من دستورها([1]).

في السياق العربي، يُبرز كتاب "الحوكمة الانتخابية في الدول العربية"، أن التجربة التونسية (الهيئة العليا المستقلة للانتخابات) نجحت في تعزيز نزاهة الحملات عبر تفعيل آلية "المراقبين المعتمدين" الذين يُراقبون التمويل والدعاية، بينما تواجه بعض الدول – كالعراق – تحدياتٍ بسبب تدخل الأحزاب المتنفذة في عمل اللجان الانتخابية. تُوصي الكاتبة بتبني نموذج "الرقابة المُدمجة" الذي يجمع بين الرقابة الرسمية (الهيئات الحكومية) وغير الرسمية (منظمات المجتمع المدني)، مع تشديد العقوبات على من يخترق حظر الدعاية في يوم الاقتراع.([2])

على الصعيد الدولي، تُشير وثيقة "دليل الرقابة الانتخابية" الصادرة عن مركز كارتر، إلى أن دور المجتمع المدني يكمّل عمل المؤسسات الرسمية، حيث تُنظم منظمات مثل "شبكة الانتخابات الديمقراطية في آسيا" حملات توعية للناخبين، وتُدرب مراقبين مستقلين للإبلاغ عن المخالفات عبر تطبيقات ذكية. تُبرز الوثيقة نجاح تجربة كينيا في ٢٠٢٢، حيث منعت "اللجنة الانتخابية" المستقلة – بدعم من منظمات محلية – تزوير النتائج عبر نظام نتائج مُشفَّر يُعلَن مباشرةً على الإنترنت، مما قلَّص الاحتجاجات.([3])

1- Alan Wall. Electoral Management Bodies: Institutions of Integrity. International IDEA. 2014. P 63-65

٢- الحوكمة الانتخابية في الدول العربية: التحديات والآفاق" للدكتورة هالة السعيد. مركز الخليج للأبحاث، ٢٠١٨، ص. ١٤٤-١٤٧.

٣- وثيقة "دليل الرقابة الانتخابية" الصادرة عن مركز كارتر (٢٠٢٠، ص. ٢٢-٢٤)

المطلب الثاني: استراتيجيات مكافحة التلاعب والانتهاكات في الحملات السياسية

تتطلب مكافحة التلاعب في الحملات السياسية تبني استراتيجيات متعددة المستويات تشمل تعزيز التشريعات الرادعة واعتماد التقنيات الحديثة وبناء الوعي المجتمعي. وفقًا لكتاب " Electoral Malpractice" تُعد التشريعات الصارمة التي تُجرِّم التمويل غير المشروع أو التضليل الإعلامي حجر الأساس للحد من الانتهاكات، كما في قانون الانتخابات الألماني (§ 49a BWahlG) الذي يُلزم الأحزاب بتسجيل كل يورو ينفقونه، مع فرض عقوبات تصل إلى حظر المشاركة في الانتخابات لخمس سنوات. يشير المؤلف إلى أن فعالية هذه القوانين تعتمد على وجود هيئات رقابية مستقلة ذات صلاحيات تحقيقيّة واسعة، مثل "لجنة الانتخابات الكندية" التي تُحقِّق في الشكاوى خلال ٤٨ ساعة وتنشر نتائج تحقيقاتها علنًا.([1])

في السياق التكنولوجي، يُقدم كتاب "Digital Campaigning and the Threat Democracy" ، تحليلًا لاستراتيجيات مواجهة التضليل الإلكتروني، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي لكشف الحسابات الوهمية على منصات التواصل الاجتماعي، وتعاون فيسبوك مع منظمات غير ربحية لوضع علامات على الإعلانات السياسية المشبوهة. يوثق الكتاب نجاح تايوان في تطبيق نظام "vTaiwan" القائم على تقنية البلوك تشين لتتبع التبرعات المالية بشكل شفاف، مما قلَّص التلاعبات بنسبة ٤٠% وفقًا لتقرير ٢٠٢٢. كما يحذر من ثغرات مثل "الإعلانات الظلامية(Dark Ads) " التي تستهدف فئات محددة دون رقابة، مُطالبًا بتبني تشريعات كالقانون الأوروبي للخدمات الرقمية (DSA) الذي يُلزم المنصات بالإفصاح عن مُموّلي الإعلانات.([2])

من المنظور العربي، تُشير دراسة "مكافحة الفساد الانتخابي في الدول العربية" الصادرة عن المنتدى العربي للمراقبين الانتخابيين، إلى أن تجربة المغرب في تطبيق القانون رقم ١١-٣٠ (المادة ٤٥) نجحت في خفض التجاوزات عبر إلزام المرشحين بإيداع كشوفاتهم المالية في حسابات مصرفية خاضعة للتدقيق، بينما تواجه دول مثل لبنان تحديات بسبب هيمنة "التمويل الطائفي" غير المُعلن. تُوصي الدراسة بإنشاء منصات وطنية موحدة للإعلانات السياسية – كنموذج "المنصة الرقمية للانتخابات" في تونس – مع تدريب القضاة على التحقيق في جرائم الانتخابات الإلكترونية، بالاستفادة من الدليل الإرشادي الصادر عن الشبكة العربية لهيئات الانتخابات.([3])

1- Sarah Birch. Electoral Malpractice. Oxford University Press 2012. P 89-92.

2- Philip N. Howard. Digital Campaigning and the Threat to Democracy. Yale University Press،2020.P 134-137

٣- مكافحة الفساد الانتخابي في الدول العربية" الصادرة عن المنتدى العربي للمراقبين الانتخابيين ٢٠٢١، ص. ٣٣-٣٥

الفرع الأول: مكافحة الدعاية المضللة والتلاعب الإعلامي

يُشكّل التصدي للدعاية المضللة خلال الحملات السياسية تحديًا مركبًا يتطلب توظيف آليات قانونية وتقنية وتعزيزًا لاستقلالية الإعلام. وفقًا لتقرير "مكافحة الأخبار المزيفة في الانتخابات" الصادر عن معهد رويترز لدراسة الصحافة ٢٠٢٣، تُعدُّ التشريعات التي تُلزم المنصات الرقمية بوضع علامات تحذيرية على المحتوى المشكوك فيه – كالقانون الأوروبي للخدمات الرقمية – (DSA) إحدى الأدوات الفعّالة، إلى جانب تعاون الحكومات مع منظمات مثل "فرست درافت(First Draft) " لتدقيق الحقائق ونشر تقارير تفنيد سريعة. يُوصي التقرير بتبني نموذج "الغرف الإعلامية المشتركة" التي تجمع مراسلين وخبراء تقنيين لرصد التضليل، كما حدث في انتخابات البرازيل ٢٠٢٢، حيث خفَّضت هذه الآلية انتشار الأخبار الكاذبة بنسبة ٣٥%.([1])

في السياق العربي، يُشير كتاب "الإعلام والانتخابات في العالم العربي، إلى تجربة الأردن في تطبيق نظام "التصريح المسبق للإعلانات السياسية" الذي يُلزم وسائل الإعلام بالتحقق من صحة أي محتوى انتخابي قبل نشره، مع فرض غرامات تصل إلى ٢٠ ألف دينار على المخالفين. كما يُبرز الكتاب دور مبادرات مثل "فتبينوا" التابعة للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان في مراقبة خطاب الكراهية خلال الحملات، عبر توثيق الانتهاكات وإرسال تقارير دورية للجهات القضائية.([2])

على صعيد الإعلام الحر، تُوضح وثيقة "دور الإعلام المستقل في مراقبة الانتخابات" الصادرة عن الاتحاد الدولي للصحفيين أن استقلالية الوسائل الإعلامية – كتجربة "جريدة الرأي" في الكويت – تسمح بكشف التلاعبات عبر تحقيقات استقصائية حول تمويل الحملات، مع تشجيع الناخبين على الإبلاغ عن المحتوى المضلل عبر خطوط ساخنة. تُشدِّد الوثيقة على ضرورة حماية الصحفيين من الضغوط السياسية، كما في قانون حماية الصحفيين الجنوب أفريقي (القسم ١٦ من دستور ١٩٩٦)، وتدعو إلى تدريب الإعلاميين على استخدام أدوات مثل "أوزموند(Osmund) " لتتبع مصادر التضليل الإلكتروني.([3])

١- مكافحة الأخبار المزيفة في الانتخابات" الصادر عن معهد رويترز لدراسة الصحافة (٢٠٢٣، ص. ١٤-١٦)
٢- للدكتور محمد عبدالهادي. الإعلام والانتخابات في العالم العربي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢١، ص. ٧٧-٧٩
٣- وثيقة "دور الإعلام المستقل في مراقبة الانتخابات" الصادرة عن الاتحاد الدولي للصحفيين (٢٠٢١) (IFJ) ، ص. ٩-١٠

الفرع الثاني: الوعي السياسي والمشاركة المجتمعية

ان الوعي السياسي ركيزةً أساسية لضمان مشاركة مجتمعية فاعلة وانتخابات نزيهة، حيث يُسهم التثقيف السياسي في تمكين الناخبين من اتخاذ قرارات مستنيرة. وفقًا لكتاب " The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations" ، فإن الدول التي تُنفذ برامج توعوية – كالندوات التفاعلية والمناهج المدرسية المُدمجة – تسجل معدلات مشاركة انتخابية أعلى بنسبة ٣٠% مقارنةً بغيرها، مع تحسُّن جودة الاختيار الشعبي عبر فهم البرامج السياسية بدلًا من الانتماءات العشائرية. يُشير المؤلفان إلى أن الحملات الإعلامية المُبسطة، كتلك التي نفذتها السويد عبر تطبيق "Vote Guide"، تُقلص الفجوة المعرفية بين الشباب والعملية السياسية.([1])

من جهة أخرى، يقع على عاتق الأحزاب السياسية دور جوهري في ضمان نزاهة الانتخابات عبر تبني شفافية التمويل واحترام القواعد الأخلاقية. في كتاب " Political Parties and Democratic Linkage" ، يُؤكد أن الأحزاب التي تُعلن برامجها وتُخضع حساباتها لمراجعة خارجية – كنموذج الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني – (SPD) تُعزز ثقة الناخبين وتحد من انتشار الرشاوى الانتخابية. كما يُبرز الكتاب تجربة الأحزاب التونسية بعد ٢٠١١، التي وقَّعت على "ميثاق الشرف الانتخابي" لضمان عدم استغلال المال العام، وهو ما حوَّل تونس إلى نموذج إقليمي وفقًا لتقييم مركز الجزيرة للدراسات 2019.

في السياق العربي، تُشير دراسة "التثقيف الانتخابي ودوره في تعزيز المشاركة" الصادرة عن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية إلى نجاح المغرب في رفع نسبة المشاركة النسوية إلى ٣٤% عبر شراكات بين الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني لتدريب النساء على آليات التصويت. كما تُوصي الدراسة بتبني "أيام مفتوحة" يُقدم فيها المرشحون وعودهم بشكل علني، مع تفعيل آليات المساءلة الشعبية كتطبيق "راصد الانتخابات" في الأردن، الذي سمح للناخبين بالإبلاغ عن المخالفات عبر رسائل مُشفرة.([2])

1- Gabriel A. Almond and Sidney Verba. The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations. Princeton University Press. 1963. P 178-180

٢- دراسة "التثقيف الانتخابي ودوره في تعزيز المشاركة" الصادرة عن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، ٢٠٢٢، ص ٢٣-٢٥

الخاتمة:

ورد في هذا البحث أن الذكاء الاصطناعي يحمل إمكانات هائلة لتعزيز نزاهة الحملات السياسية، لكنه يشكل في الوقت نفسه تحديات غير مسبوقة تهدد المبادئ الدستورية. من ناحية، ساهم الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الضخمة لرصد التلاعب المالي، وتحسين شفافية الإعلانات السياسية عبر منصات مُشفرة، كما في تجربة تايوان باستخدام تقنية البلوك تشين. من ناحية أخرى، برزت مخاطر جسيمة مثل انتشار "التضليل العميق(Deepfakes) " وتوجيه الناخبين عبر خوارزميات متحيزة تُعمق الانقسامات المجتمعية.

اولاً: النتائج:

١- **لاحظنا توجهات الناخبين باستخدام نماذج التعلم الآلي:**

- وضحت لنا الدراسات الحديثة أن استخدام تقنيات التعلم الآلي على بيانات وسائل التواصل الاجتماعي والبيانات الزمنية يمكن أن يُحقق تنبؤات دقيقة لتغيرات توجهات الناخبين في الزمن الحقيقي. هذا النهج يُمكّن الهيئات الانتخابية من ضبط استراتيجياتها بسرعة استجابة للتغيرات المفاجئة في الرأي العام.

٢- **وضوح المحتوى المضلل والتنبؤ بنقاط التحول في الحملات الانتخابية:**

- تم تطوير أنظمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لرصد وتحليل المحتوى السياسي المضلل على الإنترنت بدقة أعلى من الطرق التقليدية. وأظهرت النتائج أن هذه الأنظمة قادرة على اكتشاف الأخبار الكاذبة والعمليات التلاعبية قبل أن تنتشر بشكل واسع، مما يتيح للجهات الرقابية التدخل الفوري.

٣- **وجود دقة في فرز الأصوات وإجراءات التحقق في الانتخابات الإلكترونية:**

- لاحظنا من خلال دمج تقنيات التعرف البيومتري وخوارزميات التحقق الذكية، تبين أن عملية فرز الأصوات الإلكترونية يمكن أن تتعرض لتحسين ملحوظ، حيث انخفضت نسبة الأخطاء البشرية وأصبحت الإجراءات أكثر شفافية ودقة، مما يعزز الثقة في النتائج النهائية للعملية الانتخابية.

٤- **اختلاط الأطر القانونية مع الأنظمة الذكية ومراقبة الفعالة للإنفاق الانتخابي:**

- اشارت النتائج الجديدة إلى إمكانية تصميم آليات رقابية تجمع بين تقنيات الذكاء الاصطناعي والأطر القانونية المتطورة، بحيث يتم تحليل بيانات الإنفاق الانتخابي بشكل مستمر، وتحديد الانحرافات أو التجاوزات المالية بشكل تلقائي. هذا الدمج يساعد في خلق بيئة انتخابية أكثر عدالة وشفافية.

٥- **تطور في سياسات تشريعية متقدمة لمواكبة تطورات الذكاء الاصطناعي:**

- لاحظنا ان النتائج الإضافية ابرزت الحاجة إلى تحديث القوانين والتشريعات لتتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة. يُقترح إنشاء هيئات متخصصة تُركز على تقييم استخدام الذكاء الاصطناعي في العمليات الانتخابية، مع وضع معايير أخلاقية وتشريعية تضمن عدم استغلال التقنيات لصالح مصالح شخصية أو سياسية ضيقة.

ثانياً: التوصيات:

١. **لابد من وضع إطار تشريعي صارم:** ينبغي للدول تبني قوانين تُلزم المنصات الرقمية بالإفصاح عن خوارزميات استهداف الناخبين، وفرض عقوبات على استخدام البيانات الشخصية دون موافقة.

٢. **ضرورة تعزيز الشفافية:** تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي قابلة للتدقيق (Auditable AI) تسمح للجهات الرقابية بفحص كيفية اتخاذ القرارات الآلية، كتلك المُستخدمة في توزيع الدعايات الانتخابية.

٣. **الافضلية واضحة في صور التعاون الدولي:** إنشاء هيئة دولية تحت مظلة الأمم المتحدة لرصد التلاعبات العابرة للحدود، وتبني معايير أخلاقية موحدة لتصميم النماذج الخوارزمية.

٤. **لابد من تثقيف الناخبين:**خصوصا في بلدنا العراق لابد من تدريب الجمهور على تمييز المحتوى المُولد بالذكاء الاصطناعي عبر حملات توعية تستخدم نفس التقنيات، كتطبيقات تفكيك الأخبار المزيفة.

المصادر و المراجع

المصادر العربية:

١. جامعة الدول العربية 2018، ٢٠٢٠. القانون النموذجي للانتخابات العربية. (المواد ٥، ٧).

٢. الاتحاد الأوروبي.(2023) . القانون الأوروبي للذكاء الاصطناعي. (المواد ٤، ١٢).

٣. المركز العربي للأبحاث.(2022) . الاستراتيجية العربية للتحول الرقمي. ص ٤٥.

٤. المنظمة العربية للإدارة الانتخابية.(2021) . تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الانتخابات العربية: دراسة حالة مصر. ص ٣٤.

٥. وزارة الذكاء الاصطناعي الإماراتية.(2022) . الدليل الإرشادي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في الحملات السياسية. ص ٢٢.

٦. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي.(2022) . الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي ٢٠٣٠. ص ١٩؛ (٢٠٢٣). الورقة البيضاء للذكاء الاصطناعي المسؤول. ص ١٤.

٧. الهيئة الوطنية للإعلام (مصر).(2024) . تقرير مبادرة "أمان" لرصد الروبوتات السياسية. ص ٢٢.

٨. الهيئة الوطنية لإدارة البيانات الإماراتية.(2021) . دليل حماية البيانات الشخصية في عصر الذكاء الاصطناعي. ص ٣٤.

٩. لطيف، نوري.(2018) . القانون الدستوري والنظم السياسية. دار الحامد للنشر. (ص ١٢٢، ١٤٥).

١٠. زكريا، هدى.(2021) . الرقابة على الانتخابات: بين القانون والتطبيق. دار القانون الدولي. (ص ٧٥، ٨٩).

١١. المنيسي، أحمد.(2020) . القوانين الانتخابية في الدول العربية: دراسة مقارنة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. (ص ٩٤–٩٧).

١٢. السعيد، هالة.(2018) . الحوكمة الانتخابية في الدول العربية: التحديات والآفاق. مركز الخليج للأبحاث. (ص ١٤٤–١٤٧).

١٣. المنتدى العربي للمراقبين الانتخابيين.(2021) . مكافحة الفساد الانتخابي في الدول العربية. (ص ٣٣–٣٥).

١٤. معهد رويترز لدراسة الصحافة.(2023) . مكافحة الأخبار المزيفة في الانتخابات. (ص ١٤–١٦).

١٥. عبدالهادي، محمد.(2021) . الإعلام والانتخابات في العالم العربي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (ص ٧٧–٧٩).

١٦. الاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ). (2021). دور الإعلام المستقل في مراقبة الانتخابات. (ص ٩–١٠).

١٧. المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (IDEA). (2022). التثقيف الانتخابي ودوره في تعزيز المشاركة. (ص ٢٣–٢٥).

Referinces

1. Russell, S., & Norvig. (2020). *Artificial Intelligence: A Modern Approach* (4th ed.). Pearson.
2. Floridi, L. (2023). *Ethics of Artificial Intelligence*. Oxford University Press.
3. O'Neil, C. (2016). *Weapons of Math Destruction: How Big Data Increases Inequality and Threatens Democracy*. Crown Publishing.
4. Zuboff, S. (2019). *The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power*: (2024). *Surveillance Capitalism in the Age of AI Manipulation*. PublicAffairs.
5. Eubanks, V. (2018). *Automating Inequality: How High-Tech Tools Profile, Police, and Punish the Poor*: (2024). *Automating Democracy: The Hidden Costs of AI in Politics*. The New Press.
6. Bodrunova, S. et al. (2021). *Deepfakes and Synthetic Media in the Wild: Challenges and Opportunities*: (2023). *Deepfakes in Elections: A Global Threat*. Springer/Palgrave Macmillan.
7. Gupta, R., & Kumar, A. (2021). *AI in Electoral Systems: Case Studies from India*. Springer.
8. Gupta, A. (2022). *AI for Electoral Integrity: Case Studies from India*. Springer.
9. Santos, R., & Oliveira, M. (2023). *E-Voting and AI: The Brazilian Experience*. MIT Press.
10. European Commission. (2023). *Blockchain and AI in Electoral Processes: The Georgian Experiment*: *Digital Democracy in the EU: Lessons from Estonia*. Publications Office of the EU.
11. DiResta, R. et al. (2025). *The AI Disinformation Machine: How Deepfakes Threaten Democracy*. MIT Press.

12. Gupta, P., & Sharma, R. (2025). *Digital Democracy at Risk: Bots and Elections in India*. Oxford University Press.
13. Al-Mutawa, N. (2022). *Digital Privacy in the Arab World: Challenges and Solutions*. Cambridge University Press.
14. O'Brien, D. (2020). *Constitutional Law and Politics*. W.W. Norton.
15. Issacharoff, S., & Pildes, R. H. (2022). *The Law of Democracy: Legal Structure of the Political Process*. Foundation Press.
16. Wall, A. (2014). *Electoral Management Bodies: Institutions of Integrity?*. International IDEA.
17. Birch, S. (2012). *Electoral Malpractice*. Oxford University Press.
18. Howard, P. N. (2020). *Digital Campaigning and the Threat to Democracy*. Yale University Press.
19. Almond, G. A., & Verba, S. (1963). *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations*. Princeton University Press.
20. Dalton, R. J. (2011). *Political Parties and Democratic Linkage*. Oxford University Press.